

ومن الجدير بالذكر أن أحمد بن فارس قد عارض هذا النوع من القياس لأنه لا يتفق مع رأيه في التوقيف ، فلقد رفض رأى الذين أجمعوا على أن للغة العرب قياسا ، وأن بعض الكلام مشتق من بعض حيث يقول فى الصاحبى : « قلنا ، وهذا أيضا مبنى على ماتقدم من قولنا فى التوقيف ، فإن الذى وقفنا على أن الاجتنان الستر ، هو الذى وقفنا على أن الجن مشتق منه ، وليس لنا اليوم أن نخترع ولا أن نقول غير ماقلوه ، ولا أن نقيس قياسا لم يقيسوه لأن فى ذلك فساد اللغة وبطلان حقائقها . ونكتة الباب أن اللغة لاتؤخذ قياسا نقيسه الآن نحن » (١٨) . فهو يوافق على الأقيسة التى يعلمنا الله إياها توقيفا ، أما الأقيسة التى نصطنعها نحن فلا يوافق عليها .

والواقع أنه ليس لنا اعتراض على هذا النوع من القياس التمثيلى ، إذ أن التطبيقيين من اللغويين أحرار فى أن يضعوا مقاييسهم التى يصوغون الكلام عليها ، فقد يضعونها على معيار من « الذوق » ، أو « السليقة اللغوية » ، أو « روح اللغة » أو « الحس اللغوى السليم » ، أو « القياس اللغوى » ، أو غير ذلك من المعايير التى تخلو لهم . فكل ذلك خارج عن نطاق البحث فى اللغة ، وهى مجهودات يقوم بها التطبيقيون والحكم الأخير للمجتمع الكلامى حين يرفض - رغم تطبيق هذه المعايير - بعض كلمات مثل : مذياع ، ومسرّه ، ومِشَنّ ... إلخ ، ويقبل كلمات أخرى مثل : قطار ، وفرقاطه ، وسيارة ، واسطرلاب ... إلخ .

هذا هو موقف المحدثين من القياس التمثيلى إذا كان لتوسيع اللغة ؛ أما إذا استخدم لاستتباط الأحكام أو بسطها وتعميمها ، فقد لاحظنا شبه إجماع فى الرفض ؛ فهو فى رأى الدكتور إبراهيم مدكور « فطرى » (١٩) ، وأحكامه فى نظر الدكتور إبراهيم أنيس « ليست إلا صناعة نحوية ولا تمت للقياس اللغوى الحقيقى بصله ما لأنها من

(١٨) ابن فارس : الصاحبى ٥٧

(١٩) انظر مجلة المحمى اللغوى المصرى العدد السابع ٣٤٣